

ماضٍ صعبٍ ومستقبل لا يمكن الركون إليه:
الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في
المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان

**Difficult Past, Uncertain Future: Living
Conditions among Palestinian Refugees
in Camps and Gatherings in Lebanon**

Ole Fr. Ugland, ed.

Beirut: Fafu Institute for Applied Social
Science, 2003. 298 pages.

أخيراً صدر كتاب "ماضٍ صعبٍ ومستقبل لا يمكن الركون إليه" الذي طال انتظاره. يضم الكتاب عينات من جميع المخيمات والتجمعات الفلسطينية الرئيسية في لبنان؛ وبذلك تكون مؤسسة "فافو" النرويجية لعلم الاجتماع التطبيقي قد أجرت المسح الوحيد حتى الآن للأوضاع المعيشية على مستوى البلد بأكمله. وهو يصف البنية السكانية والأوضاع المعيشية بين اللاجئين، ويقدم تحليلاً لها على امتداد ما لا يقل عن 298 صفحة. يبدأ الكتاب بالبنية السكانية، وتتنظم الفصول التالية وفقاً لحقول الصحة والتعليم والعمالة والإسكان والاقتصاد المنزلي. ويتعامل الفصلان الأخيران مع المشاركة الاجتماعية والشبكات الاجتماعية في المجتمع الذي يُعتقد أن تعداده يبلغ 350,000 لاجئ.

ما الذي يجعل مؤسسة أبحاث نرويجية راغبة وقادرة على الشروع في مثل هذا المسح المكلف والشامل لشعب لاجئ يفضل العالم - بما فيه الدولة المضيفة للاجئين - تجاهله؟ ترجع الخلفية إلى أعقاب مؤتمر مدريد سنة 1991، عندما أنشئت مجموعات عمل متعددة الأطراف للبحث في المسائل التي يجب التعامل معها ومراقبتها من أجل تسهيل المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل. وكانت مسألة اللاجئين ضمن هذه المسائل. وقد أنيط بالنرويج، باعتبارها مشاركة في مجموعة العمل الخاصة باللاجئين، أن تضع دراسة مفصلة لأوضاع اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن الدول المجاورة. فكلفت وزارة الخارجية النرويجية مؤسسة فافو (كان يرئسها سابقاً تيري رود لارسن، وهو الآن الممثل الخاص للأمم

المتحدة في الشرق الأوسط) القيام بهذه المهمة. وكتاب "ماضٍ صعب" هو الأخير في سلسلة من الدراسات التي أجرتها فافو عن أوضاع الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين في الشرق الأوسط.

لا تبعث قراءة "ماضٍ صعب" على التفاؤل، وقد لا تحمل مفاجأة أيضاً للذين يعرفون الوضع على الأرض. فالأوضاع المعيشية للاجئين تبدو صعبة كما هو عهدنا دائماً، ربما باستثناء سنوات الثمانينات، بعد الغزو الإسرائيلي للبنان، التي كانت أشد وطأة من المؤلف. في فصل العمالة، يسجل "ماضٍ صعب" معدل بطالة يبلغ 17% بين اللاجئين الفلسطينيين، وقد لا يكون ذلك مأساوياً مقارنة بكثير من دول الشرق الأوسط، بما فيها لبنان. لكن التقديرات التي يتحدث عنها الفلسطينيون أنفسهم، فضلاً عن أرقام الأونروا، تتجاوز هذا الرقم كثيراً، الأمر الذي يسبب تبايناً يعكس الطرق المتعددة لتقويم الوضع. وفي أية حال، تبدو الصورة الإجمالية التي يقدمها "ماضٍ صعب" بئسمة، عندما تقترب نسبة البطالة بارتفاع مستوى العمالة غير الكاملة والأجور المتدنية وأوضاع العمل الرديئة بشكل عام (لا يتمتع بعقود عمل منظمة سوى 15% وفقاً للدراسة). وربما تشكل رداءة الوضع العام في سوق العمل الوجه الأكثر خطورة في وضع اللاجئين الراهن، لأن العمالة تشكل عادة عاملاً حاسماً في تحسين الأوضاع المعيشية عامة.

وفي الفصل المتعلق بالاقتصاد المنزلي، نجد مثلاً معبراً عن الفقر حيث أن نسبة تقدر بأقل من نصف عدد الأسر في إمكانها شراء ثياب جديدة أو تدفئة منازلها. وتفيد نسبة مماثلة عن تدهور مداخيلها في السنة الفائتة. وليس من المستبعد أن تكون الأرقام آخذة في الارتفاع، نظراً إلى استمرار أزمة الاقتصاد اللبناني، ولأن العمل الميداني للدراسة أجري سنة 1999. وفي فصل الصحة، يتضح أن الوضع بين اللاجئين أسوأ حالاً مما هو عليه بين نظرائهم المقيمين بالأردن. فعلى سبيل المثال، تفيد نسب مئوية كبيرة في كل فئات الأعمار أن الحالة الصحية البدنية سيئة، أو سيئة جداً. وربما يعتقد المرء أن الوضع التعليمي أفضل حالاً، فهو يمثل في النهاية الحقل الرئيسي للمساعدات التي تقدمها الأونروا، فضلاً عن أنه الميدان الذي خصص له الفلسطينيون في المنفى كثيراً من الجهود والموارد - نظراً إلى افتقارهم إلى وسائل أخرى للحراك الاجتماعي. فقد حدثت ثورة تعليمية عند المرأة الفلسطينية منذ يوم بدأت الأونروا عملياتها، قبل أكثر من نصف قرن، على غرار التنمية في الشرق الأوسط بشكل عام.

لكن الأمر المفاجئ هو أن المستوى التعليمي الذي أفيد عنه "ليس أعلى كثيراً بين جيل الشبان مما كان عليه بين آبائهم وأجدادهم." ومن الأمثلة لذلك أن نحو ثلث الفلسطينيين الذين تبلغ أعمارهم 10 أعوام أو أكثر في المخيمات والتجمعات الفلسطينية الرئيسية غير ملتحق بالمدرسة، ولم يكمل أي مرحلة تعليمية.

أمّا بالنسبة إلى التنوع الجغرافي، فيكشف المسح عن أن النتائج التي تسجلها المخيمات الموجودة في الجنوب اللبناني، في معظم مؤشرات الوضع المعيشي، أدنى مما تسجله المخيمات والتجمعات في أمكنة أخرى من البلد، في حين أن اللاجئين في البقاع هم في الطرف المعاكس من سلم القياس.

وتصبح الأرقام الإحصائية أكثر إثارة للاهتمام عندما تجرى مقارنات بين أحوال الفلسطينيين في لبنان وبين أحوالهم في دول أخرى، إذ تساعد التشابهات والاختلافات في تسليط الضوء على الخصوصيات التي يتسم بها وضع معين. وفي هذا السياق، نجد أن أكثر حالات المقارنة الراهنة صلة بالموضوع هي حالات السكان اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين في الدول المجاورة. ومن المثير للاهتمام أيضاً مقارنة الوضع القائم اليوم بالوضع الذي كان قائماً قبل سنة 1982. وعندئذ فقط يمكن أن نرى مدى التدهور في الأوضاع المعيشية للاجئين، وبشكل كامل قسوة البيانات المسجلة في "ماضٍ صعب". لكن، ربما هناك، نتيجة قلة البيانات التي يمكن المقارنة بينها، نقص في المقارنات في بعض الأحيان. وفي الوقت نفسه، كما يذكر "ماضٍ صعب" القراء، لا يشمل هذا المسح سوى اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات والتجمعات، وهم الذين يشكلون القطاع الأكثر فقراً من السكان. ويقدر أن نحو نصف عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيش في المخيمات.

هناك حدود لما يمكن أن نخبرنا به الأرقام الإحصائية عن الأوضاع الإنسانية، أو الأسباب الكامنة وراءها. كما أن "ماضٍ صعب" لا يطيل البحث في الخلفية السياسية لأوضاع اللاجئين، مثل التمييز بموجب القانون في سوق العمل اللبناني وغيره من المجالات. ولذلك يمكن أن يكمل الذين يتطلعون إلى نهج أفضل لمعالجة مسألة اللاجئين الفلسطينيين المعلومات الواردة في "ماضٍ صعب" بالمعلومات الواردة في الدراسات السابقة التي أصدرتها فافو، بالإضافة إلى كتاب روز ماري صايغ الشديد الأهمية، "أعداء كثر" (*Many Enemies*). فكتاب "ماضٍ صعب" مصمم للجمهور الذي يريد الوقائع القاسية على شكل أرقام إحصائية تحظى بالصدقية. ومن الواضح أن المؤلفين

يأملون بأن يقرأ هذه الدراسة أحد اللاعبين القادرين على اقتراح إجراء تغيير إيجابي وتنفيذه. وإن كان هناك أحد يجب أن يتفحص هذه الدراسة بحق، فهو الحكومة اللبنانية، والحكومات الأخرى، والأونروا، والمنظمات غير الحكومية القادرة على تقديم المساعدة إلى اللاجئين. وفي هذه الأثناء، ما دام الفلسطينيون في لبنان محرومين من الوسائل التي تحدد مستقبلهم، فإن هذا المستقبل سيظل محاطاً بالغموض، أو أنه "بين يدي الله"، بحسب ما أجاب سبعة من مجموع عشرة سئلوا عن توقعاتهم بشأنه.

بنديك سورفيغ

صحافي نرويجي

مقره بيروت

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>